

Distr.: General
31 January 2019
Arabic
Original: Spanish



رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن غينيا الاستوائية تعتزم عقد مناقشة مفتوحة، خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٩، في موضوع "الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر بوصفها تهديدا للسلام والأمن الدوليين"، وذلك في ٥ شباط/فبراير.

وقد أعدت غينيا الاستوائية مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق) للإسهام في توجيه المناقشة.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أناتوليو ندونغ مبا

السفير

الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإنكليزية]

مذكرة مفاهيمية معدة لأجل المناقشة الوزارية لمجلس الأمن المقرر عقدها في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ في موضوع "الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر بوصفها تهديدا للسلام والأمن الدوليين"

نبذة عن المناقشة ومقاييسها

١ - تشكل البحار والمحيطات مجالا يكتسي أهمية عظمى للتجارة الدولية ومسرحا كان يستخدم على الدوام لأغراض الاستكشاف وربط الصلة بين الحضارات المختلفة لما فيه خير البشرية. والبحار والمحيطات تزخر بموارد طبيعية هامة، لذا من الضروري وضع الضوابط السليمة لتنظيمها بما يكفل السلامة والاستقرار اللازمين لاستغلال الموارد الطبيعية على نحو مسؤول ومستدام لصالح جميع الدول. غير أن التحديات العديدة المتصلة بإدارة المجالات البحرية تترك الباب مفتوحا لارتكاب كافة أشكال الأفعال الإجرامية وغير القانونية. ذلك أن الجماعات الإجرامية العابرة للحدود تستغل هذه الحالة، وتهدد الاستقرار والأمن في الدول الساحلية وغير الساحلية على حد سواء، وتعرض بالتالي للخطر مفهوم حرية البحار الجوهري.

٢ - والجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر، ولا سيما القرصنة والسطو المسلح والاتجار بالأسلحة والمخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، هي من بين أشد التهديدات المحدقة بالأمن الدولي والاستقرار الاقتصادي العالمي جسامة. غير أن الأخطار الناشئة التي تهدد سبل عيش المجتمعات المحلية الساحلية الضعيفة، ومنها مثلا الصيد غير القانوني دون إبلاغ، وتدهور البيئة البحرية، وأعمال العنف التي تستهدف البنية التحتية الساحلية، يجب أيضا أن تؤخذ في الاعتبار بوصفها من الشواغل المتصلة بالأمن الدولي، بما أن نطاقها لا يقتصر على مناطق جغرافية معينة.

٣ - ومع تزايد القدرة على تنقل الناس والسلع ورؤوس الأموال، شهدت الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر تطورا كبيرا، حيث أنه تُستخدم فيها الآن التكنولوجيات الجديدة لتحسين طرائقها وتهيئة فرص إجرامية جديدة. وتستخدم أيضا المنظمات الإجرامية العديدة الضمير البحار لنقل الأشخاص الفارين من النزاعات المسلحة ومن الأحوال الاقتصادية الشاقة والاتجار بهم على نحو غير قانوني. وهي تستخدم في هذه الأنشطة سفنا ذات تجهيزات جد معيبة وغير صالحة للملاحة، مما أدى إلى وفاة أكثر من ألفي مهاجر أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط في ٢٠١٨. وقد أضحى هذا النشاط تجارة مربحة جدا تدر أرباحا طائلة على المجرمين الذين يستغلون الخن الإنسانية.

٤ - وكل هذه الأنشطة الإجرامية مترابطة وتبدو هذه الروابط في الكثير من الأحيان واضحة. فجماعات إرهابية مثل حركة الشباب تمول من خلال أنشطة تجارية غير قانونية، مثل تجارة الفحم الخشبي، بينما يؤجج تدفق الأسلحة دون رقيب عبر خليج عدن الأنشطة الإرهابية في شمال الصومال وفي اليمن. وترتبط العمليات الإجرامية التي يتركبها القراصنة في البحر قبالة سواحل الصومال ارتباطا عضويا بالأنشطة الإجرامية المضطلع بها في البر.

٥ - وفي العقود الأخيرة، تزامن بروز خليج غينيا، بفضل موقعه الجغرافي الاستراتيجي وموارده الطبيعية (النفط والغاز)، باعتباره طريقا تجاريا هاما ومنفذا آمنا لسوق الطاقة العالمية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نحو الأمريكتين وأوروبا، مع تنامي الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما جعله نقطة عالمية ساخنة تشيع فيها القرصنة والأنشطة غير القانونية الأخرى التي تنشأ أو تنفذ في البحر. وتزايد على سبيل المثال الاتجار بالمخدرات عبر أفريقيا تزايداً هائلاً مع إقامة طرق بحرية جديدة لنقل الأفيون والهرويين والكوكايين من أفغانستان إلى الأمريكتين. وأدى هذا الواقع إلى نشوء توترات إقليمية ومستويات عالية من عدم الاستقرار، على الصعيدين الداخلي والخارجي معاً، تهدد التعايش السلمي بين الدول في وسط أفريقيا وغربها.

٦ - والطابع العابر للحدود الذي تتسم به هذه المخاطر وغيرها من التهديدات، فضلاً عن الدور الحيوي الذي تؤديه البحار في ازدهار وأمن الدول، عاملان أسهما في وضع وتطوير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تشكل، بناء على مبدأ توزيع الاختصاصات بين الدول، الأداة المرجعية التي تمكن من تطوير مبادرات التعاون من أجل تيسير الاستغلال المشترك على أفضل وجه لما تتيحه البحار من فرص في جميع المجالات البحرية في العالم. وربما كانت هذه الأداة أفضل فرصة متاحة للحيلولة دون تنامي الجريمة البحرية في بؤر رئيسية مثل البحر الأبيض المتوسط وخليج عدن وخليج غينيا.

٧ - والأنشطة غير القانونية التي تتناولها هذه المذكرة المفاهيمية أنشطة تهدد كلا من حرية الملاحة في المحيطات وأمن المجتمعات المحلية الساحلية في الداخل. وتطرح الجهود المبذولة من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تحدياً من أشد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. فالجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل، إلى جانب الإرهاب، أكبر تهديد غير عسكري للأمن والاستقرار الاقتصادي الدولي. وثمة حاجة ملحة لكي تعمل البلدان معاً من أجل تنفيذ تدابير منسقة عالمية لضمان حرية البحار وكفالة السلامة البحرية.

٨ - والمجتمع الدولي، إذ يساوره القلق إزاء تنامي جميع مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية هذه، يسلم بضرورة وضع إطار تنظيمي محكم من أجل التصدي لهذه التحديات. واعتباراً لما لأعالي البحار من طابع فريد من حيث أنها لا تخضع للولاية الوطنية لفرادى الدول بل تقع المسؤولية عنها جماعة على عاتق الجميع، يجب اعتماد نهج منسق وشامل من أجل التصدي على النحو المناسب للجرائم التي ترتكب باستخدام المجال البحري. ويشمل هذا النهج اتخاذ إجراءات جريئة مثل تعطيل الأنشطة الإجرامية في البحار، وإنقاذ المهاجرين ضحايا التهريب بحراً وجلبهم إلى بر الأمان، وتعزيز الأطر القانونية المطبقة على الجرائم البحرية، وتعزيز القدرة على إنفاذ القانون البحري الوطني وتنسيقه على الصعيد الداخلي، والتصدي للأسباب الجذرية للجرائم البحرية في المناطق الداخلية، والعمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل التصدي للجريمة البحرية.

٩ - وبينما ظلت مسألة القرصنة على مدى السنوات قيد نظر مجلس الأمن الفعلي، يراد بهذه المناقشة العمل بالتحديد انطلاقاً من نتائج المناسبة التي استضافتها في حزيران/يونيه ٢٠١٨ إثيوبيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتي طرحت مسألة عقد أول جلسة لمجلس الأمن من نوعها وفقاً لصيغة آريا للنظر في الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر باعتبارها تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

الأهداف

١٠ - ستركز المناقشة على الأسباب الجذرية للجريمة البحرية وستتيح لأعضاء مجلس الأمن الفرصة لمناقشة سبل منع الجريمة البحرية ومكافحتها، والإسهام في منع نشوب النزاعات ومن ثم صون السلام والأمن الدوليين. ويمكن لأعضاء المجلس النظر في تقييم التهديدات والجرائم الناشئة والآليات الكفيلة بتحسين جمع البيانات وبحثها وتحليلها بغية تعزيز بلورة سبل قائمة على الأدلة لوضع سياسات لمنع الجريمة وتحليل النزاعات والاستراتيجيات السياسية. وستتيح المناقشة أيضا الفرصة لتناول ضرورة تعزيز التعاون القانوني من خلال هيئات مثل منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية، وعقد اجتماعات منتظمة لتنسيق إنفاذ القانون، واقتراح العمليات المشتركة الممكن القيام بها لتحسين التنسيق الاستراتيجي والعملي بين المؤسسات، مثل تمكين المدعين العامين وتعزيز التبادل المستمر فيما بينهم من خلال السلطات المركزية المختصة للارتقاء من حيث النوعية والكمية بالإجراءات القانونية المعتمدة لمكافحة الجريمة البحرية.

١١ - وينبغي أن تركز المناقشات على تضافر الجهود من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر، وخاصة فيما يتصل بالروابط بين الإرهاب والقرصنة والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات عبر المجالات البحرية. وينبغي تقييم نتائج التعاون بين البلدان المعنية بهذه المسألة بشكل مباشر، والموارد والقدرات التشغيلية المتاحة للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تنصدر الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الظواهر، ولا سيما في خليج غينيا الذي يعتبر على نطاق واسع نقطة من نقاط الضعف.

١٢ - وسيقدم إحاطات خلال المناقشة:

(أ) يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(ب) فلورانتينا أدينيكي - أوكونغ، الأمانة التنفيذية للجنة خليج غينيا.